تسوية شاملة ...

رغم الخلافات التي تسود الحكومة الاسرائيلية والانتقادات التي توجه لها بسبب موقفها من التسوية الجزئية ، ثم التشاؤم من امكانية نجاح المحادثات حول المرحلة المقبلة من التسوية بين اسرائيل ومصر ، ثم بين اسرائيل والدول العربية الاخرى ، هناك أيضا من يعربون عن تفاؤلهم واعتقادهم بأن الاتفاق قريب . ويعزو اولئك موقفهم هذا الى عدة عوامل ، منها « ان الجيش المصري ينقصه السلاح وهو غير مستعد للحرب » ، وان « نحو ٧٠٠ الف مواطن مصري ، وهم الذين كانوا حتى قبل وقت قصير لاجئين... في شوارع القاهرة ومدن مصرية عديدة اخرى قد أعيدوا الى منطقة قناة السويس لاعادة بناء مدنها » ، وان « شاه ايران وملك السعودية ينصحان السادات بالامتناع عن الحرب » . وعليه « ليقل الرئيس السادات ما يقول علنا ، فلا خيار لديه الا المفاوضات »، وهذا هو « سر تفاؤل يغئال الون والاميركيين» (فيليب بن — معاريف ، ٧٥/١/١٩). وأشار آخر ايضا الى ان موقف معظم الوزراء الاسرائيليين « يستند على الافتراض الاساسي بأن مصر معنية ايضا بتسوية » ، ولهذا يميلون الى تقديم « تنازلات اقليمية » لها لقناعة تعهدها ، الصريح أو الضمني ، « بالمحافظة على الهدوء » خلال بضع سنوات . « وفي اثناء ذلك ... ستضطر الحكومة الى معالجة المشكلة الاردنية — الفلسطينية المعقدة » . وقد اوضح لاسرائيل ، بطرق مباشرة وغير مباشرة ان الملك حسين معني بأن يكون طرفا في المفاوضات « في اللحظة المناسبة » . ولولا ذلك لتوقف عن دفع الرواتب في الضفة الغربية ولقطع علاقاته معها تماما » . وبعد « حل المشكلة الاردنية — الفلسطينية » ، سيكون بالامكان اقتراح « شيء ما » على سوريا ، « مقابل تسوية نهائية معينة » (يوئيل ماركوس — هآرتس ، ٧٥/١/٢٠) .

غير انه على الرغم من ذلك ، هناك من لا يعتقد بنجاح هذه السياسة ويطالب باتباع سياسة المفاوضات المباشرة بدلا منها . « ان احسن الطرق لمنع الاخطاء وتوضيح النيات واصلاح التلفون المكسور ، هي لقاء بين اسرائيل ومصر وجها لوجه ، لا بديبلوماسية وزير الخارجية الاميركي النقالة ، وانما بديبلوماسية الخيمة ، على غرار خيمة الكيلومتر ١٠١ . ان الدكتور هنري كيسنجر ، الذي أقنعنا في حينه بتحويل المحادثات من الخيمة في الكيلومتر ١٠١ الى جنيف ، ومن هناك الى طائرته النفاثة ، ملزم الان بأن يأخذ على عاتقه مهمة ارجاع المحادثات الى مكانها الاول ، الى نقطة الانطلاق التي تبلورت خلال الحرب ، حيث يستطيع الاطراف ان يوضحوا ايضا النيات والاهداف وليس بنود الاتفاق فقط ... علينا أن نطلب من الدكتور كيسنجر ارجاع عقارب الساعة الشرق اوسطية الى الوراء ، قبل ان يقوم بتحويلها الى زقاق جنيف ، وهو زقاق بدون مخرج » (موشي زاك — معاريف ، ٧٥/١/١٩) . كذلك اعرب معلق آخر من رأيه بأن«كل تقديرات حكومة رابين تحطمت مع بداية سنة ١٩٧٥ ، تماما كما حطمت حرب تشرين كل تقديرات حكومة غولده [مئير] ... وفي مثل هذا الوضع ، فان الحكومة ملزمة بتغيير سياستها والاعلان ، اولا ، ان عهد التسويات الجزئية قد انتهى والان يمكن البحث مع اسرائيل حول اتفاق سياسي وحل شامل فقط . وفي الوقت نفسه كان على الحكومة الاعلان عن انتخابات جديدة بكون جوهرها التسوية السياسية الشاملة . فهذه المشكلة أهم من مشكلة الضفة الغربية وحدها . كان على الحكومة ان تضع الخيارات امام الشعب على حقيقتها وتخوض الانتخابات بناء على ذلك ، ولكن الحكومة تنقصها الشجاعة لمجابهة هذه الحقيقة » (اوري دان — معاريف ، ٧٥/١/٢٠).

... أو مؤتمر جنيف

اضافة الى هذه الاراء التي تطالب بالعمل للتوصل الى تسوية شاملة ، تزداد أيضا المطالبة بعقد مؤتمر جنيف ، باعتباره اطارا لمثل تلك التسوية ، خاصة وانه من المفترض ان يعقد هذا المؤتمر حتى اذا نجحت المرحلة التالية من المفاوضات حول التسوية الجزئية بين اسرائيل ومصر ، مما يدفع البعض الى الاعراب عن اعتقادهم بأنه ربما يكون من الافضل لاسرائيل عقد هذا المؤتمر قبل ان تقوم بأي انسحاب آخر من المناطق المحتلة . فقد نقلت الصحيفة الهستدروتية شبه الرسمية دافار (٧٥/١/٢٦) خبرا لاحد مراسليها جاء فيه ان تغييرا قد طرأ « على موقف الحكومة بشأن عقد مؤتمر جنيف ، قبل التوقيع